

## مذكرة عامة عدد 9 / 2006

**الموضوع :** شرح أحكام الفصول من 45 الى 47 من القانون عدد 106 لسنة 2005 المؤرخ في 19 ديسمبر 2005 المتعلق بقانون المالية لسنة 2006 المتعلقة بإخضاع بطاقات وعمليات تمويل الهاتف إلى معلوم الطابع الجبائي

### ملخص

1 ( تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2006 إخضاع إلى معلوم الطابع الجبائي المحدد بـ 0,300 دينار بطاقات وعمليات تمويل الهاتف في النظام مسبق الدفع. (الفصل 45)

2 ( يستخلص المعلوم المذكور على بطاقات وعمليات تمويل الهاتف بصرف النظر عن مبلغ التمويل وطريقة التمويل وبصرف النظر عن عدد المدخلين في العملية، وذلك من قبل المؤسسات التي لها صفة مشغل شبكة اتصالات. (الفصل 47)

3 ( يطبق معلوم الطابع الجبائي على بطاقات تمويل الهاتف التي تم بيعها وعمليات التمويل الإلكترونية المنجزة بداية من غرة جانفي 2006.

تم بمقتضى الفصول 45 و46 و 47 من قانون المالية لسنة 2006 إخضاع بطاقات وعمليات تمويل الهاتف إلى معلوم الطابع الجبائي وتحديد حدث إنشاء المعلوم و طريقة دفعه من قبل المؤسسات التي لها صفة مشغل شبكة اتصالات .

وتتناول هذه المذكرة بالتحليل أحكام الفصول المذكورة.

## I . فحوى الإجراء

أحدث الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2006 معلوم طابع جبائي يوظف بـ0,300 دينار على بطاقات وعمليات تمويل الهاتف.

يستخلص المعلوم المذكور على :

1- **بطاقات تمويل الهاتف**، وهي البطاقات المعتمدة لتمويل وإعادة تمويل الهاتف الجوال والهاتف القار والهاتف العمومي ....، وذلك **بقطع النظر عن مبلغ التمويل المضمّن بهذه البطاقات.**

2- **عمليات التمويل الإلكتروني**، والتي تعتمد لتمويل الهاتف دون اللجوء إلى بطاقة أو سند مادي، وذلك **بقطع النظر عن مبلغ التمويل وعدد المتدخلين في إنجاز عملية التمويل الإلكتروني.**

ويتحمّل المستهلك النهائي معلوم الطابع الجبائي الموظف على بطاقات وعمليات تمويل الهاتف. وتتولى المؤسسات التي لها صفة مشغل شبكة اتصالات جمع المعلوم لفائدة خزينة الدولة ثم دفعه بواسطة تصريح شهري يودع خلال الـ28 يوما الأولى من كل شهر، وذلك طبقاً لأحكام الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2006.

ولهذا الغرض يتعيّن على مشغل شبكة الاتصالات أن ينص ضمن مطبوعة التصريح الشهري على عدد بطاقات وعمليات تمويل الهاتف التي تم بيعها خلال الشهر السابق وكذلك مبلغ المعاليم المستوجبة.

## II . تاريخ دخول الأحكام الجديدة حيز التطبيق

يطبق معلوم الطابع الجبائي على بطاقات تمويل الهاتف التي تم بيعها وعمليات التمويل الإلكتروني المنجزة بداية من غرة جانفي 2006.

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : آمنة الغربي